

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من سنتا للتطوير التنظيمي، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمّم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070113 020113 12-60570X (A)



البيان

يسرّ منظمة سنتا للتطوير التنظيمي أن تنضمّ إلى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري وتقدم بياناً عن الموضوع ذي الأولوية. ومنظمتنا ترحب بهذا الموضوع وتدعمه بقوة وتدعو إلى العمل من أجل وضع مبادرة تعاونية تجمع بين ضحايا العنف والناجيات منه، والدول الأطراف، بما فيها الحكومات على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتقوم منظمتنا بمشاريع مجتمعية وبرامج للتوعية وبناء القدرات موجهة للنساء والفتيات في شراكة مع الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في أوجا، ووزارة شؤون المرأة والتخفيف من الفقر في ولاية لاغوس، ووكالات حكومية أخرى ملتزمة بعدم التسامح إطلاقاً مع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

وقامت منظمتنا بدور فعال في البحث والتوثيق في إطار تقرير نيجيريا القطري السادس المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في عام ٢٠٠٨. وقمنا في عام ٢٠١١ بمشروع تحريبي تضمّن بحثاً في حالات موثّقة وغير موثّقة عن العنف ضد النساء والفتيات في نيجيريا، بالاشتراك مع خمس وكالات حكومية، منها الشرطة النيجيرية، ومكتب النائب العام، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص، ووزارة شؤون المرأة والتخفيف من الفقر، في ولاية لاغوس.

وأظهرت الأبحاث أنه أُبلغ خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عن أكثر من ٥٠ حالة أعتدي فيها على أطفال وأن الاعتداءات شملت التحرش الجنسي وسفاح المحارم والاعتصاب وتشغيل الأطفال. وسجلنا أكثر من ١٥٠ حالة موثّقة من العنف ضد نساء، أسفر في كثير من الأحيان عن وفاتهن. ولاحظنا أن كل حالة مبلغ عنها تخفي وراءها ما لا يقلّ عن خمس حالات لم يُبلغ عنها، مما يعني أن المرأة في نيجيريا تعيش مع شكل أو آخر من أشكال الاعتداء. والوضع أسوأ من ذلك في شمال نيجيريا الذي يسيطر عليه المسلمون، وحيث أُجبرت فتيات على الزواج المبكر في سن التاسعة والثانية عشرة، مع ما يصحب ذلك من نتائج ومنها الإصابة بالناسور المثاني المهبلي، الذي يمثل خطراً رهيباً على الصحة. والقوانين الإسلامية لا تسمح للنساء بالتعبير عن حقوقهن في نيجيريا. فهي لا تجيز للمرأة أن تكشف عن وجهها أو أن تُسمع صوتها. وعليها أن تعيش تحت سيطرة الزوج أو الأخ أو العم. ولا يحق للعديد من النساء الحصول على تعليم جيّد إلا مدة أسابيع قليلة في مدرسة للغة العربية.

ومؤخراً، زاد متمردو بوكو حرام الإسلاميون في شمال نيجيريا، وهي حركة تعتبر التعليم الغربي مضرًا، من شدة العنف ضد النساء والفتيات بتعريضهن لبيئة يسودها العنف. وأصبحت معظم الفتيات والشابات يتجنبن الذهاب إلى أي نوع من المدارس خوفاً من متمردو بوكو حرام. وأصبح معظمهن حبيس المنازل. ومن المهم ملاحظة أن عجز الجمعية الوطنية النيجيرية عن اعتماد مشروع قانون العنف المتزلي بعد ١٣ عاماً من الديمقراطية دون انقطاع يعود إلى حد كبير إلى مقاومة المشرّعين المسلمين له، إذ يرون فيه تعارضاً مع معتقداتهم الثقافية الإسلامية. وقد عُرض مشروع قانون يتعلق بحقوق المرأة ثلاث مرات على الجمعية الوطنية ولكنه رُفض كل مرة في قراءته الأولى.

وانتشر مؤخراً خبر مرسى نادي، وهي امرأة ألحق بها عشيرها حروفاً من الدرجة الأولى بمكواة كهربائية في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في أوكوتا، بلاغوس. وتعاونت المبادرة التعاونية لمنظمتنا مع مشروع التنبيه إزاء العنف ضد المرأة، والمنظمة النسائية "زهرة"، ووزارة شؤون المرأة والتخفيف من الفقر في ولاية لاغوس، على دفع الفاتورة الاستشفائية للمجني عليها، التي بلغت ٦٠٠٠ دولار، ونُقلت إلى المأوى الحكومي المؤقت للنساء ضحايا العنف في لاغوس، حيث بقيت من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أمّنت المنظمات غير الحكومية لها مأوى ومنحة أولية قدرها ١٠٠٠ دولار تبدأ بها حياتها من جديد، ربما بشكل أحسن. وفي أثناء ذلك، يقبع عشيقها المنفصل عنها رهن الاعتقال في سجن كيريكيري ذي الحراسة المشددة في انتظار محاكمته على قتل الطفل الوحيد الذي أمّرتته علاقتهما. ويعتبر الكثيرون هذا الحادث قصة نجاح معزولة، فقلّة من ضحايا العنف المتزلي تنجو وتُخبر الآخرين بما حدث.

وترى منظمتنا، فيما يتعلق بمسألتي "القضاء" و "المنع"، أن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، واستراتيجيات منعه إجراءات لا بد من اتخاذها في أي بلد وعلى جميع المستويات، من المستوى الشعبي إلى المستوى الرسمي، لتحقيق التنمية المستدامة. فالعنف ضد المرأة يؤثر على القيادة، على مستويات الأسرة، والمجتمع المحلي، والمقاطعة، والولاية، والبلد وعلى المستوى الدولي. ومع ذلك فإنه يلقي اهتماماً محدوداً في البحوث، وعمليات رسم السياسات، وفي جمع البيانات المؤثقة وغير المؤثقة، وكذلك في التدخلات المحددة.

ولا بد من اهتمام جميع المعنيين بالأمر بهذه الثغرات والتحديات والتصدي لها بشكل تعاوني ليتسنى القضاء تماماً على العنف ضد المرأة. وتتعرض نساء كثيرات إلى العنف من طرف العشير وإلى الاعتداء البدني والجنسي في العلاقات الحميمة.

ولاحظت منظمنا أن العنف بأشكاله، ومنها البدني، والجنسي، والنفسي، والضرب، والاعتداء الجنسي على القاصرات، والاعتداء من طرف الزوج، يحدث نتيجة الشعور بالإحباط بسبب الفقر، والإجهاد الذي تحدته الأزمات، وبسبب تعاطي المخدرات والكحول، ونتيجة الكراهية، والغرور، والأنفة. ويحدث أن ينقلب الصفاء والتفاهم بين الزوجين إلى عنف بأشكاله المتنوعة نتيجة التسلّط، أو المواقف أو الطباع الموروثة، أو الاستبداد أو الخلافات بينهما.

ولاحظنا أن للمجتمع دورا رئيسيا في توليد العنف ضد المرأة، خاصة إذا كان المجتمع قائما على السلطة الأبوية. فمن أسباب العنف ضد المرأة، القيم المجتمعية التي تمنح الرجل سلطة تحديد سلوك المرأة، وقبول العنف وسيلةً لحل المشاكل، وارتباط مفهوم الرجولة في عقول الرجال بالسيطرة والعدوان، وتحديد أدوار الجنسين بشكل لا يقبل المرونة.

وللعنف ضد المرأة والفتاة تبعات دينية واجتماعية وثقافية، ومع ذلك فإن العنف المتري يحدث يوميا ويلحق أضرارا بالمرأة والفتاة. والقضاء عليه ومنعه يتطلبان نهجا كليا يوفر أمنا وحماية كافيين للمرأة والفتاة، ويشمل التعليم، والموارد اللازمة للبحث والإعلام، وفرص الوصول والتمكين، والمجتمعات الأهلية، ومبادرات تمكين المرأة والفتاة من حقوق الإنسان، وبناء القدرات الإنتاجية.

ومن المهم وضع نهج متعدد القطاعات في مسألة المساواة بين الجنسين، في شكل مبادرة تعاونية تخلق فرصا للتنمية الشخصية المستدامة. وستكون لمبادرة من ذلك النوع القدرة على إحداث تحوّل في النظم والمؤسسات والوكالات. وينبغي توفير البيئة والظروف الاجتماعية التي تمكّن المرأة والفتاة من تبوء المكانة التي تستحقها في المجتمع. وينبغي توعية الرجل لكي يعي ثقل العبء الذي تتحمله المرأة يوميا في حياتها، فيجلّها بدلا من أن يغتصبها.

وتقوم الأمم المتحدة، منذ نشأتها، بتنفيذ أهدافها، وبعثاتها، وبرامجها ومشاريعها العالمية، من خلال الجهود التعاونية، وقد سجلت نجاحات بارزة بالرغم من التحديات المتنوعة العديدة التي تواجهها. وقد دعت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بمجرد إنشائها، الجمعيات والمنظمات النسائية إلى إقامة شراكات وتعاون من أجل تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويجري الجمع بين اللجان التنفيذية والأفرقة العاملة في الأمم المتحدة لكي تتعاون وتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة.

ومنظمنا ثابتة على هذا المبدأ، وشديدة الإيمان بأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ومنعه يكون بالتصدي له في شكل مبادرة تتعاون فيها جميع الأطراف المعنية، من

أفرقة عاملة ومنظمات دولية ونسائية، وحكومات، وجهات عاملة على المستوى الشعبي، ويشارك فيها الرجال والفتيان والنساء والفتيات في حوار يتناول بالدرس مسألة التعرض للاغتصاب.

وينبغي لذلك الحوار وتلك الاستجابات والقرارات والسياسات وجهود الدعوة أن تستند إلى مبادرة التصدي التعاونية المذكورة وإلى قوتها ونتائجها. وسيسهم ذلك في تعزيز الأطر الإستراتيجية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيتمكن المزيد من النساء والفتيات من المشاركة بجرية في حوكمة وتعبئة الجهود الشعبية وعمليات صنع القرار اللازمة للتغلب على الخوف من جميع أشكال التمييز والعنف ضدهن.

وتتسم أجهزة التدخل الرسمية في قضايا التمييز والعنف ضد المرأة في نيجيريا بالضعف الشديد، وهي كثيرا ما تفتقر إلى القدرة على الانتصاف للضحايا. وغالبا ما يتم التعامل مع العنف ضد المرأة كجانب من خصوصية الحياة الشخصية مما يتعارض مع رغبة المحني عليها في اللجوء إلى القضاء، ويحرمها من فرصة الانتصاف المشروع.

ومعظم المنظمات غير الحكومية التي تركز على تقديم الرعاية والدعم إلى الضحايا تفتقر للأموال والمنح الطويلة الأجل اللازمة للقيام بذلك بشكل متواصل. كما أنه لا يوجد ما يكفي من الموارد لحملة توعية وتثقيف المراهقات والفتيات للتفطن لعلامات الإنذار المبكر بالمخاطر وتجنبها.

وفي الوقت الذي تستعد فيه لجنة وضع المرأة لعقد دورتها السابعة والخمسين في نيويورك، ناشد اللجنة أن تستخدم موقعها المتميز للفت انتباه حكومة نيجيريا إلى ما يجب القيام به للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، وخاصة في نيجيريا.